الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/62/60
1 November 2010

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الثاني و الستون
مونتريال، 29 نوفمبر/تشرين الثاني– 3 ديسمبر/كانون الأول 2010

اتفاق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفته أمين الخزانة للصندوق المتعدد الأطراف وبين اللجنة التنفيذية (المقرر 51/59)

خلفية

1- في الاجتماع التاسع والخمسين للجنة التنفيذية، عرضت كبيرة الموظفين الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/59/57، التي تشتمل على مقترح مقدم من أمين الخزانة بشأن الاتفاق المبرم بينه وبين اللجنة التنفيذية، وبيان بتفاصيل الميزانية يظهر زيادة قدرها 100 50 دولار أمريكي. وأفادت بأنه بموجب اتفاق عام 2004 المبرم بين اللجنة التنفيذية و برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) بوصفه أمين الخزانة، يجري تقديم الخدمات بواسطة دائرة الميزانية والإدارة المالية لمكاتب الأمم المتحدة في نيروبي. وقد تغير هذا الترتيب في عام 2007، وأصبح يتم تقديم الخدمات الآن بواسطة قسم الخدمات الداخلية المنشأ حديثا داخل المكتب التنفيذي لليونيب. وقالت إن أمين الخزانة سبق أن أشار إلى أن هيكل التكاليف في إطار الاتفاق السابق قد تغير تمشيا مع الترتيب الجديد داخل اليونيب وينعكس في هيكل التكاليف الجديد.

2- ولدى النظر في الاقتراح المرفق، قالت كبيرة الموظفين إن اللجنة التنفيذية قد ترغب في أن تدخل في اعتبارها أن اتفاق العام 2004 مع اليونيب لم يتضمن شرطا يطلب إلى أمين الخزانة تقديم حسابات سنوية فيما يتعلق بالرسوم والنفقات، وأن الأمانة سبق أن خضعت لمراجعة للحسابات في الشؤون الإدارية وشؤون إدارة الأموال. وأضافت أن تقرير مراجعي الحسابات ما زال قيد الإعداد وسيتاح للجنة الاطلاع عليه بمجرد الانتهاء منه.

3- وبموجب المقرر 51/59، قررت اللجنة التنفيذية أن تبقي على الرسوم عند مستوى 000 500 دولار أمريكي سنوياً إلى أن تتاح للجنة فرصة النظر في نتائج مراجعة حسابات الأمانة المتعلقة بالمسائل الإدارية

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

والمتعلقة بإدارة الصندوق، وأن تستعرض خدمة أمين الخزانة في اجتماعها الثاني والستين، مع أخذ أي ملاحظة مجدية من جانب المراجعة بعين الاعتبار. وقررت اللجنة التنفيذية أيضا أن تلاحظ أن توفير البيانات عن النفقات أمر يتعلق بالشفافية وأنه جزء أصيل من ولاية اليونيب، وأن تطلب إلى اليونيب تقديم بيانات إرشادية عن النفقات للفترة ما بين العامين 2004 و2009، قدر الإمكان، وأن يعرض على الاجتماع الثاني والستين خطة لتقديم بيانات الإنفاق في إطار خدمات الخزانة التي يضطلع بها في المستقبل.

4- وهذه الوثيقة تتضمن الرد الذي ورد من أمين الخزانة. كما تتضمن الآراء التي وردت من مراجعي الحسابات بشأن خدمات أمين الخزانة، وتتطرق إلى البيانات الإرشادية المقدمة من أمين الخزانة فيما يتعلق بنفقات الفترة ما بين العامين 2004 و2009، وتعكس التكلفة السنوية لتوفير خدمات الخزانة المقدمة للصندوق المتعدد الأطراف كما عرضها أمين الخزانة. وتختتم الوثيقة ببعض الاستنتاجات ومجموعة من التوصيات.

ملاحظات مراجعة الحسابات على الخدمات المقدمة من أمين الخزانة

5- شمل برنامج مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة لفترة السنتين 2008-2009 الاضطلاع بزيارات إلى أمانة الصندوق المتعدد الأطراف في مونتريال وإلى مكاتب نيروبي التابعة لليونيب/مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، كما اشتمل على استعراض لمعاملات الصندوق المتعدد الأطراف وعملياته المالية بما فيها خدمات أمين الخزانة في سياق الاتفاق المبرم في عام 2004 بين اللجنة التنفيذية وأمين الخزانة. وتلقت الأمانة تقرير مراجعة الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 عن طريق اليونيب. ولم يدرج ممجلس مراجعي الحسابات في تقريره الختامي أي ملاحظات خاصة بالمراجعة في شأن الخدمات المقدمة من أمين الخزانة.

البيانات الإرشادية عن النفقات في الفترة ما بين العامين 2004 و2009

6- سبق لليونيب أن قدم خدماته بدون أي تكلفة للصندوق خلال الفترة من 1991 إلى 2003، واستخدم موارده الداخلية الخاصة لإدارة الصندوق الاستئماني التابع للصندوق المتعدد الأطراف، وذلك حتى الوقت الذي أبلغ فيه اللجنة بالصعوبات التي يواجهها في مواصلة تقديم هذه الخدمات دون مقابل. وعندما اقترح اليونيب تقديم خدماته بتكلفة قدرها 000 500 دولار أمريكي في عام 2004، كان قد قدم بيانا تفصيليا إرشاديا لبنود الرسوم البالغة 000 500 دولار أمريكي، المؤلفة من تكاليف الموظفين الفنيين المتفرغين والعاملين بعض الوقت (880 335 دولارا أمريكيا)، وتكاليف موظفي الدعم (500 82 دولار أمريكي)، وتكاليف السفر إلى اللجنة التنفيذية وفي غير ذلك من المهام (000 28 دولار أمريكي)، والدعم المقدم مركزيا، بما فيه تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والموارد البشرية، والمراجعة الداخلية والخارجية للحسابات (100 36 دولار امريكي)، واعتمادا لمعدل تضخم قدره (580 16 دولارا أمريكيا)، على النحو المبين في المذكرة المؤرخة 19 مارس/آذار 2004 الموجهة إلى كبيرة الموظفين من رئيس الخدمات الإدارية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

7- وفي الاجتماع الثاني والأربعين، وافقت اللجنة التنفيذية بموجب المقرر 42/42 على أن تدفع لليونيب أجراً قدره 500.000 دولار أمريكي سنوياً مقابل خدماته كأمين للخزانة، وأن يبقى هذا المبلغ دون تغيير لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء نفاذ هذا الاتفاق. واستنادا إلى التكلفة التفصيلية الإرشادية للفترة 2004-2009 المقدمة في إطار اتفاق العام 2004، يقدم أمين الخزانة إلى الاجتماع الثاني والستين بيانا إرشاديا النفقات على النحو المبين في الجدول 1. علاوة على ذلك، قدم أمين الخزانة تقريرا عن النفقات السنوية خلال الفترة 2004-2009 في إطار ميزانية الأمانة بموجب عنصر التعاقد من الباطن.

الجدول الأول

التكلفة السنوية الإرشادية لتوفير اليونيب خدمات أمين الخزانة للصندوق المتعدد الأطراف (2004-2009)

	بالدولار الأمريكي
تكلفة الموظفين	276 900
السفر في مهام	32 582
المجموع الفرعي	**309 482**
تكاليف الدعم العامة (التكلفة المخصصة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي/اليونيب)	166 500
طوارئ	24 018
المجموع الكلي	**500 000**

8- ويُظهر الجدول الأول أن اليونيب لجأ إلى المرونة فيما بين بنود الميزانية، ولكنه ظل في حدود الميزانية المتفق عليها وقدرها 000 500 دولار أمريكي في العام. وأشار اليونيب أيضا إلى استخدام ما نسبته 50 في المائة من إجمالي الميزانية لتكاليف الموظفين ونحو 40 في المائة لتغطية التكاليف التشغيلية المشتركة لليونيب/مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبعض الاحتياجات الطارئة.

خطط اليونيب لتقديم بيانات الإنفاق في إطار اضطلاعه بخدمات أمين الخزانة في المستقبل

9- أعاد اليونيب النظر في اقتراحه السابق المقدم للاجتماع التاسع والخمسين الذي يطلب فيه زيادة قدرها 100 50 دولار أمريكي، وقرر الإبقاء على المستوى الحالي البالغ 000 500 دولار أمريكي إلى أن يعود إلى مخاطبة اللجنة التنفيذية في هذا الشأن في موعد لاحق، عند الاقتضاء.

10- ويشير اقتراح أمين الخزانة للفترة 2010-2014 إلى أن الاحتياجات الخاصة بتكاليف الموظفين لا تزال متماشية مع طلب اليونيب المبدئي بأن تدفع له أتعابه في مقابل الخدمات التي يؤديها للصندوق، تلك الخدمات التي أصبحت أكثر تخصصا بمرور الوقت وازدادت حجما وتعقيدا. ويتطلب اليونيب مستوى مناسبا من الملاك الوظيفي لكي يقدم خدمات جيدة النوعية في إطار المهل القصيرة المحددة للإنجاز وفاء باتفاقه مع اللجنة التنفيذية.

11- وبالنظر إلى حجم الصندوق المتعدد الأطراف ونموه المستمر، حيث يبلغ الآن 450 مليون دولار أمريكي لكل فترة ثلاث سنوات، ويبلغ إجماليه 2.5 بليون دولار أمريكي منذ إنشائه، يلزم أن يحافظ اليونيب على الممارسات الحالية بما فيها إدارة نظام متسم بالشفافية لإصدار أذون الصرف وقبضها، وتصميم نظام للإبلاغ المالي عن التحويلات والمدفوعات والفوائد والنفقات ومواصلة العمل بهذا النظام، وكفالة اتساق قواعد بيانات الأمانة وحسابات الوكالات المنفذة واتفاقها مع سجلات أمين الخزانة تيسيرا لعملية تسوية الحسابات.

12- ومن الضروري لذلك أن يوجد لدى اليونيب مستوى ملائم من الملاك الوظيفي ليواصل إسهامه في الدراسات التي تطلب اللجنة التنفيذية إجراءها، كالمتعلقة بمرفق الدخل الإضافي، وتقييم الآلية المالية، ودراسة التكاليف الإدارية، وما إلى ذلك؛ بالإضافة إلى رصد آلية السعر الثابت لتبادل العملات، وتقدير دخل الوكالات المنفذة من الفوائد المستحقة في إطار أي حساب لعملية الترحيل إلى فترة السنوات الثلاث التالية، وتحديد المبالغ التي تعهدت بها الأطراف المساهمة على مدى فترة السنوات الثلاث المعنية بمجرد الاتفاق في اجتماع الأطراف على مستوى تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف.

الاستنتاج والتوصيات

13- لقد أبلغ اليونيب، كما ذكِر آنفا، عن أوجه إنفاق رسومه السنوية في إطار ميزانية الأمانة وذلك تحت بند الميزانية الخاص بالتعاقد من الباطن. وسوف يتمكن اليونيب في المستقبل من الاستمرار في هذه الممارسة، وسيكمل تقاريره في هذا الصدد ببيان إرشادي بالتفاصيل يتبع فيه نفس النسق المستخدم في الجدول الأول.

14- أوضح اليونيب الصعوبات التي يواجهها في تقديم بيان أكثر تفصيلا ببنود أتعابه السنوية بالنظر إلى طريقة تكوين نظامه المحاسبي، التي تظهر بموجبها قيمة الأتعاب البالغة 000 500 دولار أمريكي على هيئة التزام بمبالغ متنوعة في حسابات اليونيب، تماشيا مع أحكام الاتفاق المبرم بينه وبين اللجنة التنفيذية الذي ينتج عنه مبلغ إجمالي يستحق دفعه لليونيب على أساس سنوي.

15- قد ترغب اللجنة التنفيذية في أن:

(أ) تحيط علما بالتقرير الإرشادي المقدم من أمين الخزانة عن نفقاته للفترة 2004-2009؛

(ب) تحيط علما بأن تقرير مراجعة الحسابات التي أجرتها الأمم المتحدة لم يتضمن أي ملاحظة بشأن خدمات أمين الخزانة؛

(ج) تنظر في الموافقة على اقتراح أمين الخزانة بالإبقاء على المستوى الحالي لرسومه البالغ 000 500 دولار أمريكي في العام إلى حين يعود اليونيب إلى مخاطبة اللجنة التنفيذية في هذا الصدد.

(د) تطلب إلى أمين الخزانة أن يدرج في حسابات أمانة الصندوق المتعدد الأطراف بيانا إرشاديا بتفصيلات الرسوم السنوية البالغة 000 500 دولار أمريكي مقابل تقديم خدمات أمين الخزانة، على النحو المبين في الجدول 1 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/62/60.